

سياسة ديغول تجاه الثورة الجزائرية 1958 - 1962

يعد الجنرال شارل ديغول من أعظم الرؤساء الذين عرفتهم فرنسا، ما في ذلك شك، وهو الذي ولد في مدينة ليل بشمال فرنسا عام 1890 وتوفي سنة 1970، من عائلة متدينة ليبرالية ومثقفة، كان أبوه مدرسا للفلسفة، تأثر منذ صباه بقراءة ديكارت وبرغسون، تخرج من مدرسة سان سير العسكرية، وعمل في الجيش تحت سلطة الضابط بيتان، وقع أسيرا لدى الألمان في الحرب العالمية الأولى ثم أطلق سراحه وشارك في حرب بولندا ضد روسيا السوفيتية سنة 1920، درس التاريخ العسكري وعين عضوا في وزارة المارشال بيتان ثم عضوا بقيادة الأركان الفرنسية في بيروت (1929 - 1931). عندما اندلعت الحرب العالمية الثانية، عين قائدا لفرقة ثم كاتبا للدولة مكلفا بالدفاع الوطني في 6 جوان 1940، رفض وقرر مواصلة الحرب، فانسحب بعد تشكيل حكومة بيتان إلى لندن وهناك وجه نداء 18 جوان لمواصلة المقاومة.

شكل لجنة الدفاع عن الإمبراطورية في الخارج وحاول تنسيق المقاومة في الداخل، دعمه ستالين عام 1942، وقبل بالخطر من روزفلت وتشرشل الذين فضلا عليه منافسه الجنرال جيرو فلم يشارك في عملية الإنزال بإفريقيا الشمالية، لكنه تمكن بعد إنشاء اللجنة الفرنسية للتحرير من إبعاد جيرو سنة 1943 عاد إلى باريس عقب تحريرها في شهر أوت 1944، فرض نفسه بعدها عندئذ قائدا سياسيا بلا منازع وأعاد تكوين الجيش لمواصلة الحرب إلى جانب أمريكا وبريطانيا. وفي نوفمبر 1945 عينه المجلس الاستشاري رئيسا للحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية، استقال في شهر جانفي 1946.

. سياسة تجاه الثورة الجزائرية:

قال في مذكراته ما يلي: ((رجالا تاريخيين أمثال دو برمون وبيجو وكلوذيل، وهم الذين بذلوا جهودا جبارة من أجل إلحاق الجزائر بفرنسا، وليس من المعقول أن نضيع هذه المستعمرة في عهد حكومتنا)).

فبعد شهر من عودته إلى سدة الحكم قام ديغول بزيارة إلى الجزائر يوم 4 جوان 1958 وألقى فيه خطابا تناول فيه القضية الجزائرية في الوقت الذي تحاشى فيها الحديث عن (الجزائر الفرنسية) راح يعلن عن انتهاجه لسياسة جديدة تتمثل في العمل على إنشاء نظام موحد يتساوى فيه المسلمون الجزائريون بالمستوطنين الأوروبيين وبعبارة أدق فإن الجنرال ديغول قد بين في خطابه هذا أنه قرر التخلص نهائيا من فكرة تقسيم سكان الجزائر إلى مجموعتين: المجموعة التي تتكون من المستوطنين الأوروبيين الذين يعتبرون أنفسهم مواطنين من الدرجة الأولى والمجموعة التي تتكون من المسلمين الجزائريين الذين يعتبرهم الفرنسيون

مواطنين من الدرجة الثانية. وعزم على إنشاء كيان جزائري موحد ومتعاون مع فرنسا. ويظهر أن الجنرال ديغول قد قرر اللجوء إلى هذه السياسة الجديدة بعد أن فشلت كل مخططات الحكومات السابقة في تطبيق برامجها الإصلاحية التي كانت تهدف كلها إلى دمج الجزائر في فرنسا والقضاء على الثورة التحريرية. وبعد أن اعترف بالتساوي بين المستوطنين الأوروبيين والمسلمين الجزائريين في الحقوق في خطاب 4 جوان 1958 بالجزائر راح يدعو قادة جبهة التحرير الوطني. بعد أن أشاد بشجاعتهم في خوض الثورة ومواصلتها منذ أربع سنوات. إلى المصالحة، إذ أعلن وقتذاك عن فتح أبواب المصالحة أمامهم. وقد كان هذا الإعلان بمثابة دعوة منه إلى وقف الكفاح المسلح.

ويظهر أيضا؛ أن الجنرال ديغول قرّر بأنه عد ثلاثة أسابيع من توليه السلطة واستحالة العودة إلى الحياة المدنية العادية، الاعتماد التام على الجيش في تسيير الشؤون السياسية. الإدارية. وحتى يتمكن من أداء مهامه وتنفيذ سياسته في الجزائر، قرر تفويض جزء من صلاحياته الخاصة بتسيير شؤون الجنرال راؤول سالان (Raoul Salan) حيث عينه مندوبا عاما للحكومة (Délégué Général du Gouvernement) إلى جانب قيامه بمنصب القائد العام للقوات الفرنسية المسلحة في الجزائر، وقد صار هذا الأخير يباشر سلطات وزير الجزائر (Ministre de l'Algérie) مكان الجنرال ديغول فيما بعد. وبذلك أصبح يتمتع بصلاحيات واسعة تساعده على أداء مهامه واتخاذ الإجراءات الضرورية لتطبيق الإصلاحات السياسية. الإدارية التي ينص عليها برنامج ديغول الإصلاحي.

وفي 28 جوان 1958 قامت حكومة الجنرال ديغول. بعد أن منحت حق التشريع لمدة ستة أشهر بموجب مراسيم وبدون تدخل من البرلمان الفرنسي. بإصدار مجموعة من المراسيم تحدد الشروط التي ينبغي أن تمارس فيها السلطات العسكرية الصلاحيات المسندة إليها بصفة مؤقتة مكان السلطات المدنية. وهكذا أصبحت كل السلطات بيد العسكريين الذين لعبوا دورا في انقلاب 13 ماي 1958.

وفي المقابل فإن ديغول سرعان ما فكر وقدر ووضع بنفسه خطة للقضاء على الثورة تظهر ملامحها منذ خريف 1958 تركز على ثلاث دعائم أساسية تتمثل في:

أ. الدعامات الاقتصادية:

وتتمثل في تنمية الاقتصادية قصد تشغيل المواطنين وعزلهم عن جبهة التحرير الوطني وقد وظف لذلك أرصدة مالية كبيرة في إطار ما يسمى بمشروع قسنطينة الذي أعلن عن ميلاده والشروع في تجسيده يوم الثالث من شهر أكتوبر سنة 1958 ، وقد جيء بالسيد دو لوفري لتجسيد هذا الأمر خلفا للجنرال

سالان على رأس الشؤون المدنية الجزائرية؛ ولقد كان الغرض من ذلك التعيين هو طمأنة الرأسماليين الغربيين الذين يعرفون السيد دولوفري معرفة جيدة لكونه اشتغل سنوات عديدة في إطار مشروع الوحدة الأوروبية. وقد اشتهر في ذلك الوقت بمرونته في التعامل مع الشركات الكبرى وخاصة منها تلك التي تحتكر مناجم الفحم وتسيطر على الفولاذ في أوروبا.

وإذا كانت هذه الدعامة تنقسم إلى ما يسمى بمشروع قسنطينة بالنسبة لشمال الجزائر، وإلى أحكام استغلال الثروات الجوفية التي تزخر بها أراضي الصحراء الشاسعة. وإذا كانت أيضا التعليمات المعطاة إلى دولوفري ترمي أساسا إلى إيجاد الظروف الملائمة لتمكين فرنسا من توظيف بترول الصحراء، وغازها لسد عجز الخزينة الفرنسية وتزويدها بالعملة الصعبة، فإنها تهدف، في ذات الوقت إلى الإكثار من مناصب الشغل التي من شأنها عزل جبهة التحرير الوطني عن الشعب الجزائري وإلى حرمان الجزائر لمدة خمس وعشرون سنة على الأقل من حق النظر في إنتاج المحروقات واستغلالها وذلك في حالة انفصالها عن فرنسا وحتى تسد في وجهها طرق التصنيع التي تمكن أن تجعل منها دولة متقدمة في وقت قريب.

وفي إطار مشروع قسنطينة تم القيام بإصلاحات إدارية تمثلت في رفع عدد العملات إلى 15 عمالة وذلك بمقتضى مرسوم 7 نوفمبر 1959 وقد تم هذا التقسيم على أساس ثلاث مناطق هي: المنطقة الشمالية وتضم العملات التالية: (تلمسان، وهران، مستغانم، الشلف، الجزائر، تيزي وزو، سطيف، قسنطينة، عتابة).

. منطقة الهضاب العليا: وتتشكل من العملات التالية: (سعيدة، تيارت، المدية، وباتنة)

. منطقة الصحراء وتحتوي على العمالتين التاليتين: الساورة والواحات.

والهدف من هذا التقسيم تطويق الثورة الجزائرية، وتصفية عناصر جبهة التحرير الوطني.

ب . الدعامة العسكرية:

وقد اعتمد في إرساء قواعدها وتثبيتها على الجنرال شال الذي تم تعيينه على رأس القوات الفرنسية المسلحة في الجزائر 2 ديسمبر 1958 والذي وضع تحت تصرفه إمكانيات ضخمة في المجالين المادي والبشري ولمساعدته تم تعيين وترقية مجموعة من الجنرالات العقداء الذين تخرجوا من المدارس العسكرية العليا أو اكتسبوا في الميدان خبرة واسعة في حرب الفيتام وفي الجزائر نفسها. ومن جملة الضباط السامين هناك بالخصوص الجنرالات: (ألار، قراسيو، قامبياز، فور، ماسي، موست، وغيرهم)، ومن العقداء هناك: (بويس، بيجار، ترانكي، بروزا، ديكتس، جيرا، كوستو، قوداز، قادر، سيكالدي

وغيرهم). وبالفعل، فإن العمليات العسكرية، في إطار ما يسمى بمخطط شال قد بدأت مكثفة في شكل عمليات تمهيط واسعة النطاق مع بداية سنة 1959 وبعد ثلاثة أشهر من المعارك الطاحنة التي دارت رحاها ضمن عمليات خلدها التاريخ تحت أسماء رنانة مثل: البرق (Eclair)، التوأمتان (Jumelles) وغيرها.

وهكذا فإن كل المصادر تؤكد على أن كل العمليات العسكرية التي انطلقت مع بداية العام الجديد قد شكلت كبرا على جبهة التحرير الوطني خاصة في الولايتين الثالثة والرابعة. إن هذه العمليات قد تواصلت إلى غاية عام 1960 ملحفة أضرارا بالمدنيين وخسائر في جيش التحرير الوطني لم يعرف لها مثيل من قبل ولا من بعد. وهو الأمر الذي جعل فرحات يقول في كتابه (تشریح حرب): ((إن الجزائر لم تعرف ثقل الحرب مثل ما عرفت ذلك في عهد الجنرال ديغول)). لكن رغم هذا المجهود، فإن الجنرال شال لم يحقق الانتصارات العسكرية التي طلبها منه رئيس الدولة الفرنسية الذي اضطره الواقع إلى الحل المبني على التفاوض، وهو الحل الذي شرع في تطبيقه منذ 16 ماي 1959 عندما صرح، باسم فرنسا، أنه يعترف للشعب الجزائري بحقه في تقرير مصيره.

وقبل ذلك، كان الجنرال ديغول في اليوم 17 من شهر أفريل، أي بعد معركة جبل ثامر التي استشهدا فيها قائدا الولاية الثالثة والسادسة (عميروش) و(سي الحواس) بحوالي أسبوعين فقط، قد وجه رسالة تهنئة إلى الجنرال شال جدد له فيها ثقته المطلقة في نجاح برنامجه الذي قال عنه يستحق التهنئة الكاملة في الجزائر وزادت هذه التهنئة من غرور الجنرال شال الذي أدل بعدها بأيام إلى مبعوث جريدة لموند (Le Monde) مؤكدا له بأنه: ((أخذ بزمام الأمور، والانتصار العسكري لا شك فيه وهو قريب)).

ج . الدعاية السياسية:

وستظل حكرا على الجنرال ديغول نفسه، يستعين في تثبيتها والإشراف عليها بمجموعة من الإطارات السامية التي لا شك في موالاتها له من أمثال: بومبيدو (Pompidou) ولويس جوكس (Louis Joxe) وقيشار (Guichar) وتريكو (Tricot) وغيرهم. وتمثلت في مناورة سلم الشجعان، القوة الثالثة، الطاولة المستديرة، فصل الصحراء، التي تتزامن مع الشروع بداية الاتصال والتفاوض مع ممثلي جبهة التحرير الوطني، والتي سنتناولها لاحقا.